للجسم الا المتحيز المنقسم كما تقدم في اول الكتاب ان المتحيز ان انقسم فهو الجسم والا فهو
الجوهر الفرد وكل جسم مركب ومحدث لما سبق فيكون الواجب مركبا ومحدثا هذا
او لا ينقسم فيكون جزءا لا يتجزى اذ لا نعني به الا متحيزا غير منقسم وهو محال بالاتفاق ولانه
يلزم ان يكون الله تعالى اصغر الاشياء تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وايضا فانه تعالى
لو كان في حيز وجهة لكان متناهي القدر لما سبق وكان محتاجا في تقدره بذلك القدر
دون غيره الى مخصص ومرجح وهو محال قيل لم لا يجوز ان يكون المخصص هو ذاته تعالى و
بالعقل والنقل اما العقل فمن وجهين الاول ان بديهة العقل تشهد ان كل موجودين
لا بد وان يكون احدهما ساريا في الآخر كالجوهر والعرض او مباينا عنه في الجهة كالسماء
والارض والله تعالى ليس محلا للعالم حتى يكون العالم ساريا فيه ولا حالا فيه حتى يكون
هو ساريا في العالم فيكون مباينا عنه في الجهة الثاني ان الجسم يقتضي التحيز والجهة لكونه
قائما بنفسه فان العرض لما لم يقم بنفسه لم يكن متحيزا والله سبحانه يشاركه في ذلك فيشاركه
في اقتضائهما واما النقل فآيات تشعر بالجسمية والجهة كقوله تعالى يد الله فوق ايديهم
وقوله الرحمن على العرش استوى واجيب عن الاول بمنع الحصر وشهادة البديهة
لاختلاف العقلاء فيه ولو كانت بديهية لما كان كذلك وعن الثاني ان الجسم يقتضيهما لا لكونه
قائما بنفسه بل لحقيقته المخصوصة لا القيام بذاته فلا يلزم ما ذكرتم وعن الآيات
بانها لا تعارض القواطع العقلية التي لا تقبل التأويل لما عرف في صدر الكتاب
فنفوض علمها الى الله تعالى كما هو مذهب السلف او تأول كما ذكر في المطولات الثالث
في نفي الاتحاد والحلول اي اتحاد الله تعالى بغيره وحلوله في غيره اما الاول فلانه لو اتحد

بقيا فان بقيا موجودين فهما بعد اثنان لا واحد والا لم يتحدا بل عدما ووجد ثالث
او عدم احدهما وبقي الآخر وما قيل عليه انا لا نم انهما لو بقيا موجودين لما بقي الاتحاد وانما
كان كذلك لو كانا موجودين بوجودين وتعينين لم لا يجوز ان يكونا موجودين بوجود
واحد وتعين واحد كما في الجنس والفصل ليس بشيء يظهر بالتأمل واما الثاني فلان المعقول
منه قيام موجود بموجود على سبيل التبعية اي بحيث لا يقوم بنفسه بل بما قام به و
هذا المعنى لا يعقل في الواجب لانه يستلزم احتياجه في وجوده الى غيره وحكي القول بهما
اي بالحلول والاتحاد عن النصارى فانهم ذهبوا الى اتحاده تعالى بالمسيح او حلوله فيه
وجمع من المتصوفة فانهم ذهبوا الى انه تعالى يتحد بالعارفين او يحل فيهم فان ارادوا
ما ذكرنا بان فساده وان ارادوا غيره فلا بد من تصويره اولا ليتأتى التصديق به
اثباتا او نفيا الرابع في نفي قيام الحوادث بذاته تعالى اعلم ان صفات الباري
تنقسم الى اضافات لا وجود لها في الاعيان كتعلق العلم والقدرة والارادة بالمعلومات
والمقدورات والمرادات وهي متغيرة متبدلة ولا يلزم من تبدلها وتغيرها تغير
في الذات لانها لا تحقق لها خارجا فلم يزل عن الذات في الخارج شيء ولم يحدث لها
شيء فهي في الخارج على ما كانت عليه في حالتي الصفة الاضافية وزوالها قيل تعلق العلم
والقدرة والارادة لكونه نسبة بين صفة حقيقية وبين غيرها لا يكون من صفاته
تعالى بل من لوازم العلم والقدرة والارادة صفات يلزمها اضافات فالاولى ان يقال صفات
الله تعالى اما اضافات محضة كالاول والآخر واما صفات حقيقية يلزمها اضافات كالعلم
والقدرة والارادة واما صفات حقيقية عارية عن الاضافات كالحيوة والسمع والبصر والاولان

Copyright © King Saud University